

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة
بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من صندوق آبن آب الاستثماري العالمي للمرأة (الهند)، وائتلاف
مكافحة الاتجار بالمرأة، ومنظمة المساواة الآن، وجماعة كسب التأييد النسائية
الأوروبية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140114 130114 13-60758X (A)



بيان

إن منظماتنا، التي تعمل جميعاً من أجل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل، قررت أن تعمل معاً لإصدار البيان المشترك التالي. ونرحب كثيراً بقرار لجنة وضع المرأة لمعالجة "التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات" بوصفه الموضوع ذا الأولوية في دورتها الثامنة والخمسين.

وفي الواقع، فإننا نجد أنفسنا في فترة حاسمة في المناقشة العالمية المتعلقة بالخطوة الإنمائية الجديدة التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية، والمنتهية في عام ٢٠١٥؛ وفي عام ٢٠١٤، سيحتفل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمرور ٢٠ عاماً على برنامج عمله وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة؛ وسيشهد عام ٢٠١٥ أيضاً الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو أحد أهم صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق المرأة. وفي هذا السياق، ستكون نتائج دورة اللجنة مفيدة في تمهيد الطريق لمستقبل جميع النساء والفتيات على هذا الكوكب.

هدف قائم بذاته بشأن حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل

فيما يتعلق بنا، تتمثل نقطة بداية التفكير في أن أي خطة عالمية جديدة تهدف إلى التحول بقوة إلى السلام والتنمية تتطلب وضع حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل في صلب السياسات والإجراءات التي تلتزم بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وجميع التقارير والاعلانات الحديثة على جميع الصُّعد، بما في ذلك الصعيد الأوروبي، تشير إلى أن أي سياسة إنمائية عالمية لن تتحقق إذا لم تكن حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل مضمونة. وقد حان الوقت لتحويل الكلمات إلى أفعال: لا يمكن أن تنتظر النساء والفتيات من جميع أنحاء العالم ٢٠ عاماً أخرى! ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق هدف قائم بذاته بشأن حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل، وإدراج غايات ومؤشرات جنسانية محددة في الخطة الإنمائية الجديدة التي تعكس التغيرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي أن يتحقق ذلك الالتزام على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق ضمان التمويل الكافي والمستدام لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في ميزانيات الحكومات على جميع الصُّعد، وكذلك ميزانيات الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وفيما يتعلق بنا، فإن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يضمن بفعالية الطائفة الكاملة لحقوق المرأة. وينبغي أن يتناول الهدف القائم بذاته جميع جوانب حياة المرأة، ويعزز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتمثيل المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع جوانب

صنع القرار، ويضمن حصول المرأة على التعليم، والرعاية الصحية والموارد، ويحمي النساء والفتيات من جميع أشكال العنف الذكور. وينبغي عدم التخلي عن أي فتاة أو امرأة وحيدة! ومن الأهمية بمكان أن تؤخذ في الاعتبار الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز التي يعاني منها كثير من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

وقد اعترف الأمين العام بان كي مون بأن آثار العولمة والسياسات، مثل إلغاء الضوابط التنظيمية للاقتصادات وخصخصة القطاع العام، قد مالت إلى تعزيز أوجه اللامساواة الاقتصادية بين المرأة والرجل، ولا سيما في المجتمعات المهمشة. وترتبط حقوق المرأة ارتباطاً وثيقاً بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية. وعلاوة على ذلك، تتسم اللامساواة بين الجنسين بأنها هيكلية وعامة معاً، وعميقة الجذور في هياكل جميع المجتمعات وموجودة من مستوى المجتمع المحلي وصولاً إلى المؤسسات الدولية. وهذا هو سبب طلبنا التزاماً واضحاً بتنفيذ إدماج المنظور الجنساني في جميع أهداف، وغايات ومؤشرات الخطة الجديدة لسد النقص في الإجراءات المحددة لتعزيز حقوق المرأة.

المساواة بين المرأة والرجل: هدف عالمي، بدون استثناء، أو مبرر أو عذر

في سياق الأزمة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية العالمية، يقع على عاتق الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها واجب حماية النساء والفتيات على نطاق العالم وإعادة تأكيد التزامهم بالنصوص والصكوك القائمة التي وافقت عليها الأمم المتحدة بشأن حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل. وحقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل أهداف عالمية لا تختمل أي استثناء، أو مبرر أو عذر. وتتوقع منظماتنا وأعضاؤها أن تستمع الدول الأعضاء إلى أصواتهم ودرائتهم الفنية وأن توافق على النتائج، بناء على الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزز في الوقت ذاته الالتزامات لمواجهة التحديات الجديدة على جميع الصُّعد وتوفر خطوات محددة لمزيد من الإجراءات.

وإننا نشهد حركة عميقة وهيكلية متنامية للأفكار المناهضة للحركة النسائية والأفكار المحافظة، مما يؤثر على جميع السياسات في جميع القارات. وهذه الحركة تعارض هدف تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتستخدم حججاً قائمة على الدين، أو التقاليد أو الثقافة لإضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق المرأة وتتحدى حقوق الإنسان العالمية والتضامن العالمي من أجل حقوق المرأة. وهذا هو السبب في أننا ندعو بقوة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لدعم التوصيات المحددة التالية، من أجل ضمان حقوق الإنسان للمرأة واشتراكها على قدم المساواة في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان:

(أ) ينبغي أن يكون إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ذا أولوية في الهدف القائم بذاته، مع غايات ومؤشرات تمكن من إحراز تقدم حقيقي في حياة المرأة. ولا يمكن أن يكون هناك اعتبار لعذر، أو عادة أو تقليد أو اعتبار ديني يستخدم لانتهاك حقوق المرأة ويضفي الشرعية على عنف الذكور. ولا يمكن اعتبار العنف ضد المرأة قضية خاصة؛ فهي قضية حقوق إنسان. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تكرر التزامها بإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، لتحقيق أعلى مستوى من المساواة، والتنمية والسلام للجميع؛

(ب) والبغاء واحد من أقدم مظاهر علاقة القوة غير المتساوية بين المرأة والرجل: فهو يدعم إدامة الذكورة المهيمنة، بينما يعطي الذريعة لزيادة الاتجار ورسخ الجريمة المنظمة. وقد أكدت الدول الأعضاء بالفعل مبدأ حقوق الإنسان الرئيسي القائم بأن البغاء وما صحبه من شر الاتجار بالأشخاص لأغراض البغاء يتعارضان مع كرامة الإنسان وقيمه (اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير). وسيؤدي أي اقتراح لتقنين، أو عدم تجريم أو تنظيم "العمل في مجال الجنس" إلى تطبيع العنف ضد المرأة وانتهاك كرامة المرأة. وإننا نطلب انتهاج سياسات تقدمية لحماية جميع النساء والفتيات من البغاء، وإزالة الصفة الجرمية عن ممارس البغاء، ومعالجة الطلب الذي يؤجج الاستغلال الجنسي والاتجار؛

(ج) وينبغي أن يستمر حصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ذا أولوية في السياسة العامة. وهذا يتضمن عدم التفاوض بشأن الحصول على التربية الجنسية، والحصول مجاناً على جميع وسائل منع الحمل المأمونة، والأجهزة المأمونة والقانوني. وانتهاك الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية ولا يمكن التسامح بشأنه. وينبغي أن يكون جميع الأفراد والأسر، أياً كان شكلها، قادرين على التمتع الكامل بهذه الحقوق والاستفادة بأعلى معايير الصحة الجنسية والإنجابية، بدون أي إكراه، أو عنف أو تمييز.

اتحاد أوروبي ملتزم ومتحد

وأخيراً، نأمل أن نرى الاتحاد الأوروبي يتخذ موقفاً قوياً في لجنة وضع المرأة، وأن يتكلم بصوت واحد للدفاع عن جدول أعمال تقدمي من أجل حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل، وأن يقود العمل للوصول إلى نتائج طموحة في عام ٢٠١٣. ونود أن نذكر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتزامها بوضع خطة لما بعد عام ٢٠١٥ تتناول أيضاً العدل، والمساواة والانصاف، والحوكمة الرشيدة، والديمقراطية وسيادة القانون، مع التركيز بقوة على تمكين النساء والفتيات وحقوقهن والمساواة بين الجنسين، وعلى منع العنف ضد

المرأة ومكافحته بوصفها شروطا مسبقة أساسية للتنمية المستدامة المنصفة والشاملة، فضلا عن القيم والأهداف الهامة في حد ذاتها. (استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٣ بشأن الخطة الشاملة لما بعد عام ٢٠١٥).

وينبغي أن تكون جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي متحدة في أعمال القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل، والديمقراطية والسلام. وفي القرن الحادي والعشرين، حان الوقت لأن يتناول الاتحاد الأوروبي الخطة الإنمائية العالمية بجديّة وأن يجعل حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل حقيقة واقعة في أوروبا، كمساهمة فريدة للتنمية، والسلام والمساواة.
